جَوَابٌ حَولَ مَسْأَلَةِ: «حوادث لا أول لها»

كتبه:

عبد الكريم الكثيري

-وَفَّقَهُ الله وَسَدَّدَهُ-

رمضان ١٤٤٥

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فقد ورد علي سؤال سبقته أسئلة نحوه ومباحثات وإفادات حول **مسألة ما اصطلح عليه بمسألة حوادث لا أول لها وما يدخل فيها من قدم العالم وهل المخلوقات قديمة لا أول لها ؟**

فأقول وبالله أستعين أن هذه المسائل ليس من مسائل المسلمين بل الذي أحدثها وأشهرها هو تهوك المتكلمين والفلاسفة الملاعين ممن جردوا العقليات -بزعمهم- في مسائل أصول الدين ومعنىٰ الإله وحقائق الوجود.

وهؤلاء أعني علماء الكلام زنادقة عند سلفنا لا يحل النظر في كلامهم ولا التدقيق عليهم بطريقتهم ولو كان المراد الذب عن السنة وقصد بيان الحق.

بل يدفع قولهم بأدلة الوحي المبين وما تتضمنه من ضرب أمثال عقلية فطرية كاشفة لزيفهم مقتدين ومقتفين في ذلك كله بطريقة السلف الصالح وأئمة السنة رحمهم الله.

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله: «لست بِصَاحِب كَلَام وَلَا أرىٰ الْكَلَام فِي شَيْء من هَذَا إِلَّا مَا كَانَ فِي كتاب الله أَو فِي حَدِيث عَن النَّبِي صلىٰ الله عليه وسلم أَو عَن أَصْحَابه رَحْمَة الله عَلَيْهِم أَو عَن التَّابِعين فَأَما غير ذَلِك فَإِن الْكَلَام فِيهِ غير مَحْمُود».

وجاء في الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٢/ ٥٣٩): «وَكَرِهَ أَبُو عَبْدِ اللهِ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ

جِنْسِ الْكَلَامِ».

وقال أيضا: «لا تجالس أصحاب الكلام وإن ذبوا عن السنة».

وقال: «صاحب كلام لا يفلح، من تعاطىٰ الكلام لم يخل من أن يتجهم».

وقال رحمه الله: «عَلَيْكُمْ بِالسُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، وَمَا يَنْفَعُكُمُ اللهُ بِهِ ، وَإِيَّاكُمْ وَالْخَوْضَ وَالْجِدَالَ وَالْمِرَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يُفْلِحُ مَنْ أَحَبَّ الْكَلَامَ ، وَكُلُّ مَنْ أَحْدَثَ كَلَامًا لَمْ يَكُنْ آخِرُ أَمْرِهِ إِلَّا إِلَىٰ بِدْعَةٍ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَدْعُو إِلَىٰ خَيْرٍ ، وَلَا أُحِبُّ الْكَلَامَ وَلَا الْخَوْضَ وَلَا الْجِدَالَ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسُّنَنِ وَالْآثَارِ وَالْفِقْهِ الَّذِي تَنْتَفِعُونَ بِهِ ، وَدَعُوا الْجِدَالَ ، وَكَلَامَ أَهْلِ الزَّيْغِ ، وَالْمِرَاءَ ، أَدْرَكْنَا النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُونَ هَذَا ، وَيُجَانِبُونَ أَهْلَ الْكَلَامِ ، وَعَاقِبَةُ الْكَلَامِ لَا تَئُولُ إِلَىٰ خَيْرٍ أَعَاذَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ الْفِتَنِ وَسَلَّمَنَا وَإِيَّاكُمْ مِنْ كُلِّ هَلَكَةٍ».

والأصل العاصم من ضلالة المتكلمين في تفنيد باطلهم هو إظهار حقائق الأدلة الشرعية والإكتفاء والإستغناء بها عما دونها بلا تدقيق عليهم بأصول كلامية فلسفية.

وقبل ذكري للأصل العاصم في هذه المسألة عن ضلالة الضالين من المتكلمين ومن سلك سبيلهم،

أود التنبيه : أن قول ابن تيمية الحراني في قدم المخلوقات لم يكن عندي تصور له صحيح فكنت أحسب أن قوله بالقدم مراده أن ثمة مخلوقات قبل خلق السموات والأرض.

لأن العالم المشهود مسبوق بمخلوقات جاء بها النص والخبر فهو قدم باعتبار هذا العالم فيكون قدم نسبي لا مطلق **وهذا المعنىٰ حق بلا شك.**

وإنما كنت أخطئه في تجويزه أن تكون ثمة مخلوقات قبل الوارد في النصوص والأخبار لما جاء أن السلف سكتوا ولم يخوضوا في القدر المسكوت عنه من المخلوقات.

وكتبت هذا في رسالة بعنوان «أزلية رب العالمين» فراجعها بوركت.

وقد أفادني بعض الإخوة ما يتعلق بحقيقة قوله وباحثني في ذلك جزاه الله خيرا وأن ابن تيمية حقيقة قوله في قدم المخلوقات هو القدم مطلقا بدون أي اعتبار فلا أول لها مطلقا في النوع والجنس وأن لها أي المخلوقات بداية في الأفراد لأن هذا هو الكمال المطلق في الخالقية بالفعل.

قال ابن تيمية في وهو يشرح حديث عمران بن حصين رضي الله عنه «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٢٤٠):

«وَإِذَا قِيلَ: لَمْ يَزَلْ يَخْلُقُ كَانَ مَعْنَاهُ لَمْ يَزَلْ يَخْلُقُ مَخْلُوقًا بَعْدَ مَخْلُوقٍ كَمَا لَا يَزَالُ فِي الْأَبَدِ يَخْلُقُ مَخْلُوقًا بَعْدَ مَخْلُوقٍ نَنْفِي مَا نَنْفِيهِ مِنْ الْحَوَادِثِ وَالْحَرَكَاتِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إلَّا وَصْفُهُ بِدَوَامِ الْفِعْلِ لَا بِأَنَّ مَعَهُ مَفْعُولًا مِنْ الْمَفْعُولَاتِ بِعَيْنِهِ. **وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ نَوْعَهَا لَمْ يَزَلْ مَعَهُ فَهَذِهِ الْمَعِيَّةُ لَمْ يَنْفِهَا شَرْعٌ وَلَا عَقْلٌ بَلْ هِيَ مِنْ كَمَالِهِ قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [سورة النحل:١٧] وَالْخَلْقُ لَا يَزَالُونَ مَعَهُ وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِمْ لَا يَزَالُونَ مَعَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَا يُنَافِي كَمَالِهِ وَبَيْنَ الْأَزَلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَعَ أَنَّهُ فِي الْمَاضِي حَدَثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ إذْ كَانَ كُلُّ مَخْلُوقٍ فَلَهُ ابْتِدَاءٌ وَلَا نَجْزِمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ انْتِهَاءٌ وَهَذَا فَرْقٌ فِي أَعْيَانِ الْمَخْلُوقَاتِ وَهُوَ فَرْقٌ صَحِيحٌ لَكِنْ يَشْتَبِهُ

عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ النَّوْعُ بِالْعَيْنِ».

وله نصوص أخرىٰ.

فالمقصود أنه يقرر بصراحة القدم النوعي للمخلوقات مطلقا بأنها لا أول لجنسها.

وقد ألزمه بعضهم بأنه مادام يقول بقدم جنس المخلوقات مطلقا بأنه لا أول لها فهو قائل بقدم فرد بعينه من أفرادها كما نسبوا له القول بقدم العالم وهو ينفيها بل ويكفر من يقول بقدم شيء بعينه من المخلوقات.

لكن موضع النقض لمقالته **وهي القدم النوعي للمخلوقات بأنها لا أول لها فهذا مناقض لطريقة أصحاب الحديث كما سيأتي بإذن الله.**

ولا بد أن نفرق بين مقامين:

أولهما: قدم جنس أفعال الله تعالىٰ لأن الله لم يزل فاعلا بمشيئته واختياره وقدرته و إن كان أفراد الأفعال كالتكلم ونحوه يفعل ما يشاء منها متىٰ يريد سبحانه وبحمده.

وهذا الأصل خالفتنا فيه كل الجهمية الزنادقة.

ثانيا: قدم جنس المخلوقات مطلقا فهذا باطل بل المخلوقات جنسها له حد ووقت بدأت به وهنا مكمن الغلط في تقرير ابن تيمية ومن قلده علىٰ مقالته.

- ويدل علىٰ نقض ما ذهب إليه ما يلي:

أولا: صفة الأولية والأزلية لله رب العالمين.

قال الله تعالىٰ ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [سورة الحديد:٣].

وجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلىٰ الله عليه وسلم قال: «أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ». [(١)]

وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّ فِي نَفْسِي مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ. قَالَ: «وَمَا هُوَ؟» فَقَالَ: شَكٌّ، قَالَ: «وَيْحَكَ هَلْ سَأَلْتَ أَحَدًا غَيْرِي؟» فَقَالَ: لَا، قَالَ: «هَاتِ» ، قَالَ: أَسْمَعُ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الأحزاب:٢٧] كَانَ هَذَا أَمَرًا قَدْ كَانَ ...فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: " ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الأحزاب:٢٧]، **فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخَرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ** ... ». الحديث

فأولية الله تعالىٰ بلا حد ولا متىٰ، أما الخلق فله حد وبداية.

قال الدارمي في النقض: «لِأَنَّ لِحُدُوثِ الْخَلْقِ حَدًّا وَوَقْتًا، وَلَيْسَ لِأَزَلِيَّةِ اللهِ حَدٌّ وَلَا وَقْتٌ. لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَكَذَلِكَ أَسْمَاؤُهُ لَمْ تَزَلْ وَلَا تَزَالُ».

فالفارق بين وجود الله ووجود المخلوقات:

أن وجود الله بلا تحديد ولا وقت، بخلاف المخلوقات فإن لها حد بدأت منه ولها وقت تنتهي إليه إلا ما شاء ربك.

قال عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: «اعْلَمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ أَوَّلٌ، لَمْ يَزَلْ أَوَّلًا، وَلَيْسَ بِالْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ أَوَّلَ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَقَدْ كَانَ هُوَ الْآخِرَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ لَيْسَ بِالْآخِرِ الَّذِي يَكُونُ آخِرًا، ثُمَّ لَا يَكُونُ، وَهُوَ الْآخِرُ الَّذِي لَا

---

(١) رواه أحمد ومسلم

يَفْنَىٰ، وَالْأَوَّلُ الَّذِي لَا يَبِيدُ، الْقَدِيمُ الَّذِي لَا بِدَايَةَ لَهُ لَمْ يَحْدُثْ كَمَا حَدَثَتِ الْأَشْيَاءُ.... وَلَمْ يَكُنْ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مِنْ شَيْءٍ، فَيَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ شَيْءٌ فَيَقْضِيَ عَلَيْهِ **لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَرَّةً، ثُمَّ كَانَ إِنَّمَا تِلْكَ صِفَةُ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَيْسَت بِصِفَةِ الْخَالِقِ**».

فإن قيل أن ابن تيمية يقرر أولية الله مطلقا قبل كل شيء ؟

فالجواب: هو يقررها مع تجويزه من باب الكمال قدم جنس المخلوقات مطلقا بأنه لا أول لها.

فتعلق الأولية قبل الأشياء عنده إنما هي في الأفراد.

أما جنس المخلوقات فالكمال عنده هو فعلها وخلقها بلا أول لها في النوع مطلقا.

وهذا باطل من القول نبرأ إلىٰ الله منه، لأن فيه مخالفة صريحة لمدلول الأولية والأزلية لله وحده أنه كان ولا شيء معه مطلقا وهو تفرده بالوجود والبقاء سبحانه وتعالىٰ.

ثانيا: الحديث الذي في الصحيح عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَقَلْتُ نَاقَتِي بِالْبَابِ، فَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَىٰ يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قَالُوا: قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا، مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، فَقَالَ: «اقْبَلُوا البُشْرَىٰ يَا أَهْلَ اليَمَنِ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ»، قَالُوا: قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالُوا: جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الأَمْرِ؟ قَالَ: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ».

فجاءت روايتان مشهورتان:

١- كان الله ولم يكن شيء غيره.

٢- كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ.

الملاحظ أن ابن تيمية اختار الرواية الثانية وقدمها على الأولىٰ.

فقال: «الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَالَ: " كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ " وَقَدْ رُوِيَ: " مَعَهُ " وَرُوِيَ: " غَيْرُهُ " وَالْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ فِي الْبُخَارِيِّ وَالْمَجْلِسُ كَانَ وَاحِدًا وَسُؤَالُهُمْ وَجَوَابُهُ كَانَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَعِمْرَانُ الَّذِي رَوَىٰ الْحَدِيثَ لَمْ يَقُمْ مِنْهُ حِينَ انْقَضَىٰ الْمَجْلِسُ؛ بَلْ قَامَ لَمَّا أُخْبِرَ بِذَهَابِ رَاحِلَتِهِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمَجْلِسِ وَهُوَ الْمُخْبِرُ بِلَفْظِ الرَّسُولِ فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ إنَّمَا قَالَ أَحَدُ الْأَلْفَاظِ وَالْآخَرَانِ رَوَيَا بِالْمَعْنَىٰ. وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي ثَبَتَ عَنْهُ لَفْظُ " الْقَبْلِ "؛ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: " أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَك شَيْءٌ وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَك شَيْءٌ وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَك شَيْءٌ وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَك شَيْءٌ " وَهَذَا مُوَافِقٌ وَمُفَسِّرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [سورة الحديد:٣] وَإِذَا ثَبَتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَفْظُ الْقَبْلِ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ، وَاللَّفْظَانِ الْآخَرَانِ لَمْ يَثْبُتْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَبَدًا وَكَانَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ إنَّمَا يَرْوُونَهُ بِلَفْظِ الْقَبْلِ: " كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ " مِثْلُ الحميدي والبغوي وَابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُمْ. وَإِذَا كَانَ إنَّمَا قَالَ: " كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ " **لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا اللَّفْظِ تَعَرُّضٌ لِابْتِدَاءِ الْحَوَادِثِ وَلَا لِأَوَّلِ مَخْلُوقٍ**». انتهىٰ

قلت: وسبب اختياره لها واضح وذلك أن لفظ القبل يقرر من خلاله أن أولية الله

قبل كل شيء.

أما رواية ولم يكن شيء غيره فهي صريحة في نقض ما ذهب إليه من أن جنس المخلوقات قديمة لا أول لها.

إذ في الرواية أن الله كان موجودا وحده ولا شيء معه مطلقا من المخلوقات لا جنسا ولا عينا وهذه حقيقة الأولية.

قال الإمام أحمد رحمه الله في رده على الجهمية: «فقالوا: لا تكونون موحدين أبدًا حتى تقولوا: قد كان الله ولا شيء.

فقلنا: نحن نقول: قد كان الله ولا شيء».

فالإمام أحمد رحمه الله يبين أنه يقال كان الله ولا شيء أي من المخلوقات مطلقا فهو سبحانه كان وحده متفردا بالبقاء والوجود له الكمال المطلق بأسمائه وصفاته قبل بدء جنس الخلق.

قال الدارمي في نقضه: «وَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ اسْمُهُ كَأَسْمَائِهِ سَوَاءٌ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ وَلَا يَزَالُ، لَمْ تَحْدُثْ لَهُ صِفَتُهُ، وَلَا اسْمٌ لَمْ يَكُن كَذَلِكَ قَبْلَ الخَلْقِ، كَانَ خَالِقًا قَبْلَ المَخْلُوقِينَ، وَرَازِقًا قَبْلَ المَرْزُوقِينَ، وَعَالِمًا قبل المَعْلُومِينَ، وسَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ أَصْوَاتَ المَخْلُوقِينَ، وَبَصِيرًا قَبْلَ أَنْ يَرَىٰ أَعْيَانَهُمْ مَخْلُوقَةً».

ثالثا: أنه لو كان جنس المخلوقات قديما فلا أول لها كما ذكره ابن تيمية فلماذا بحث السلف أول المخلوقات مطلقا قبل العالم المشهود.

قال الطبري في تاريخه: «وقد اختلف أهل السلف قبلنا في ذلك، فنذكر

أقوالهم...». وسرد أخبارا وآثارا يتبين من خلالها أن للخلق أولا يبدأ منه.

وفي حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ بَدْءَ الخَلْقِ وَالعَرْشِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ رَاحِلَتُكَ تَفَلَّتَتْ، لَيْتَنِي لَمْ أَقُمْ.

رابعا: نصب التلازم بين أزلية الفعل لله تعالىٰ ودوامه مع قدم نوع المخلوقات بأنه لا أول لها ومن ثمة ترتيب نتيجة بأن الكمال في حقه سبحانه أن يكون خالقا بالفعل غير معطلا عن صفاته.

هذا النصب غلط كبير وربط عجيب، وذلك أن هذا القول لازمه الزيادة في كمال الصفات لله تعالىٰ وهذا باطل إنما يزيد من ينقص تعالىٰ الله وتقدس عن ذلك علوا كبيرا.

أما كمال الله فهو مطلق قبل الخلق وبعد الخلق.

قال عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ رحمه الله: «**وَلَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ بِزِيَادَةٍ، وَلَا نُقْصَانٍ** لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْمُلْكِ وَالْعَظَمَةِ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ فِيهِ، **وَلَنْ يَزِيدَ أَبَدًا عَنْ شَيْءٍ كَانَ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَزِيدُ مَنْ سَيَنْقُصُ بَعْدَ زِيَادَةٍ كَمَا كَانَ قَبْلَ زِيَادَتِهِ نَاقِصًا**، وَإِنَّمَا يَزْدَادُ قُوَّةً مَنْ سَيَضْعُفُ بَعْدَ قُوَّتِهِ كَمَا كَانَ قَبْلَ زِيَادَتِهِ نَاقِصًا، وَإِنَّمَا يَزْدَادُ عِلْمًا مَنْ سَيَجْهَلُ بَعْدَ عِلْمِهِ كَمَا كَانَ قَبْلَ عِلْمِهِ جَاهِلًا، فَأَمَّا الدَّائِمُ الَّذِي لَا نَفَادَ لَهُ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ خَالِقُ مَا يُرَىٰ، وَمَا لَا يُرَىٰ عَالِمُ كُلِّ شَيْءٍ بِغَيْرِ تَعْلِيمٍ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَاحِدُ فِي كُلِّ شَيْءٍ الْمُتَوَحِّدُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

وهنا لابد من التنبيه: عن الفرق بين إبطال الزيادة والنقصان في كمال الرب سبحانه

وتعالىٰ وبين مسألة تفاضل الصفات فمعنىٰ أن تكون صفة هي أفضل من صفة **فهذا حق ودين نصدق به.**

وكذلك نفرق بين الزيادة والنقصان في كمال الرب سبحانه وتعالىٰ وبين تجدد الأفعال وحدوثها بأن الله يفعل ما يشاء بإرادته وقدرته سبحانه وبحمده.

فالمقصود أن الله كامل بأسمائه وصفاته حين لم يكن شيء غيره موجودا من المخلوقات.

وهو سبحانه كامل بأسمائه وصفاته بعد أن بدء الخلق بأمره سبحانه وتعالىٰ.

فحينئذ لا يقال أكمل الكمال أن يكون خالقا بالفعل مخلوقات جنسها لا أول له. فهذا القول الباطل يقضي بأننا لو قلنا أن الله كان ولم يكن شيء غيره أي متفردا بالوجود وحده سبحانه هو إنقاص لكماله والعياذ بالله تعالىٰ.

بل كمال الله سبحانه مطلق لا يزيد ولا ينقص سواء خلق أو لم يخلق بمشيئته سبحانه وتعالىٰ فانتبه بارك الله فيك.

فالخلاصة التي يعقد عليها المسلم الموحد عقد قلبه أن الله كان ولا شيء غيره من المخلوقات متفردا بالوجود المطلق كامل بأسمائه وصفاته ثم بدء الخلق كما شاء.

وأن جنس المخلوقات لها حد و وقت بدأت منه ولها غاية تنتهي إليها إلا ما شاء ربك.

والحمد لله رب العالمين

